

التوصيات الرئيسية

التحرك العاجل والمُستمر ضرورة ملحة

تدعو شبكة النساء في الهجرة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى:

وقف التمييز في منح التأشيرات، وضمان الوصول إلى مسارات نظامية قائمة على الحقوق للجميع، بمن فيهم/ن مواطنو/ات دول الجنوب العالمي، والعمال في قطاعات الأجور المنخفضة، والأعمال اليدوية، والرعاية.

- توسيع وحماية المسارات والطرق النظامية المؤدية إلى الإقامة الدائمة والمواطنة.
- إعطاء الأولوية للمسارات التي تسمح للمهاجرين/ات بلم شمل أسرهم/ن، والمشاركة في الحياة المدنية، والحصول على الحماية الاجتماعية.
- حظر رسوم التوظيف، وضمان قابلية نقل التأشيرة، وحرية المهاجرين/ات في تغيير أصحاب العمل، والمطالبة بتحقيق العدالة من دون التعرض لخطر الترحيل.



ضمان الإقامة النظامية القائمة على الحقوق والمراعية للنوع الاجتماعي، والإقامة الدائمة، ومسارات الحصول على المواطنة.

- اعتماد آليات للإقامة النظامية مُبسطة، ومرنة، وميسورة التكلفة، ومُتكيفة مع واقع المهاجرين/ات.
- ضمان وحدة الأسرة بغض النظر عن وضع الهجرة الخاص بالوالدين، ومنح الأطفال التسجيل، ومنح وضع إداري آمن للأباء والأمهات من الأنواع الاجتماعية كافة.
- ضمان الوصول إلى فرص العمل، ووسائل الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم، وضمان قابلية نقل المنافع عبر الحدود.



ضمان حقوق العمل وظروف العمل اللائق للمهاجرين/ات من الأنواع الاجتماعية وقطاعات العمل كافة، بمن فيهم/ن العاملين والعاملات في اقتصاد الرعاية والقطاعات غير الرسمية الأخرى.

- الاعتراف بعاملتي/عاملات المنازل المهاجرين/ات وغيرهم/ن من العاملين/العاملات غير الرسميين/ات كبقية العمال الرسميين/ات.
- تطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 29 و87 و98 و189 و190، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (CMW).
- ضمان حرية تكوين الجمعيات من دون تمييز على أساس القطاع أو وضع الهجرة، وإنهاء الأعمال الانتقامية ضد العمال المهاجرين/ات المنظمين/ات في نقابات.



الحرص على أن يكون العمل بشأن الهجرة المناخية قائمًا على مشاورات مُكثفة مع المجتمعات المُتأثرة، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء والفئات المُهمَّشة الأخرى.

- تطوير أطر عمل إقليمية بشأن التنقل المناخي.
- تقديم تأشيرات إقامة دائمة للنازحين/ات جزء العوامل المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الحقوق في العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، ولم شمل الأسرة.
- ربط العمل بشأن التَّنقُّل المناخي بالتزامات من أجل الحد من الانبعاثات والاستثمار في التَّكْيُف الذي يدعم رغبات المجتمعات في البقاء في أماكنها.



تصحيح مسار تجريم الهجرة، وبدلاً من ذلك حماية حقوق الإنسان للمهاجرين/ات على الحدود وأثناء العبور، والاعتراف بهم/ن كأفراد يتمتعون بالحقوق.

- إنهاء احتجاز المهاجرين/ات، والاستثمار في بدائل مجتمعية وقائمة على الحقوق، لضمان الوصول إلى العمل، والصحة والخدمات، وكذلك منح الوضع القانوني وتأمين الضمانات القانونية.
- نزع السلاح عند الحدود، وإنهاء الاستعانة بمصادر خارجية لمراقبة الحدود والمشاركة في «عمليات الترحيل إلى بلدان ثالثة».
- التصدي للسرديات العدائية حول المهاجرين/ات وإلغاء تجريم تقديم المساعدة لهم/ن.



دعم حماية الخصوصية التي تضع أطراً واضحة لحماية البيانات وإجراء تقييمات لأثرها على الحقوق قبل نشر مثل هذه الأنظمة.

- الحد من نطاق تقنيات الرقابة واستخدامها بصلاحيات ضيقة ومُحددة في مجال التقنيات المستخدمة على الحدود.
- حظر استخدام التحليلات التنبؤية التي يُمكن أن تُعزِّز التحيزات أو تؤدي إلى ممارسات تمييزية.
- ضمان تمتُّع المهاجرين/ات بحق مسح البيانات، والقدرة على الانسحاب من عملية جمع البيانات.

